الجنة على الأرض

كيف يمكن لقطاع المشاركة بالوقت المساهمة بنحو ١٤ مليار درهم في اقتصاد دبي بحلول عام ٢٠٢٠

تقرير "الصقر العربي للعطلات" الاقتصادي الشهري للشرق الأوسط

ملخص

• اعتباراً من منتصف عام ٢٠١٣، كان هناك حوالي ٥,٥٠٠ منتجع يعتمد على مفهوم المشاركة بالوقت ينتشر عبر ١٠٨ دول حول العالم، مما يعكس النمو القوي الذي تشهده هذه الصناعة. وتشير الاتجاهات العالمية لصناعة المشاركة بالوقت إلى أن هذه الصناعة تسهم بنحو ٥٪ من مبيعات السياحة والسفر الإجمالية لأي دولة.

• وفقاً للتجارب والخبرات الدولية، فإن نمو قطاع المشاركة في الوقت في أية دولة أو منطقة لا يكون على حساب قطاع الضيافة التقليدي، ولكنه مكمّل للنمو في الفنادق والشقق الفندقية.

• ورغم حداثته إلا أن قطاع ملكية العطلات في دبي يعتبر قطاعاً واعداً يحمل آفاق نمو عالية، بسبب النمو المتزايد الذي تشهده صناعة السياحة والسفر في إمارة دبي.

• مع وصول أسعار العقارات في دبي لأسرع م معدلات النمو في العالم خلال العام الماضي، فمن المتوقع أن يشجع ذلك الكثير من الناس على الاستثمار في سوق بيوت العطلات. وبالنسبة للذين يزورون دبي بشكل متكرر أو منتظم، وينزلون في أحد الفنادق العديدة المنتشرة في المدينة، سيمثل الاستثمار في المشاركة بالوقت خطوة اقتصادية هامة لهم.

• سيؤدي ارتفاع أسعار العقارات وإيجارات الغرف الفندقية في الإمارات العربية المتحدة ومختلف أنحاء المنطقة إلى طفرة في قطاع المشاركة بالوقت خلال السنوات القليلة المقبلة. وتتمتع دبي بوضع استراتيجي يؤهلها للاستفادة من النمو في هذا القطاع، مع تبنيها لمفهوم المشاركة بالوقت في وقت مبكر. وعلاوة على ذلك، من المتوقع أن تشهد الإمارة اتجاه تصاعدي سريع في نمو هذه الصناعة نظراً لأن قطاع المشاركة بالوقت لا يزال قطاعاً ناشئاًفي دبي.

• تقدر "الصقر العربي للعطلات" أن يسهم قطاع المشاركة بالوقت بنحو ١٤ مليار درهم في اقتصاد إمارة دبي بحلول عام ٢٠٢٠ بفضل الزيادة الهائلة في أعداد السياح وأسعار العقارات وإيجارات الغرف الفندقية في الإمارة على امتداد العقد المقبل.

المحتويات

صناعة ملكية العطلات

مفهوم التايم شير (المشاركة بالوقت)

المشاركة بالوقت في دبي

عوامل تعزز ملكية العطلات في دبي

المزايا والفوائد الاقتصادية لقطاع المشاركة في الوقت

التأثيرات المحتملة لقطاع المشاركة في الوقت على اقتصاد دبي

التأثيرات المحتملة لقطاع للمشاركة في الوقت على اقتصاد المنطقة

٥,٥٠٠

عدد المنتجات التي تعتمد على مفهوم المشاركة بالوقت في

١٠٨

دول

١,١ مليون

عدد الوظائف التي دعمتها صناعة المشاركة بالوقت في عام

٢٠١٠

١٤ مليار دولار

العائد الاقتصادي المباشر وغير المباشر الناتج عن قطاع المشاركة بالوقت

٤٥ مليار دولار

العائد الاقتصادي المباشر الناتج عن قطاع المشاركة بالوقت

المصدر: الجمعية الأمريكية لمطوري المنتجعات

مفهوم المشاركة بالوقت

يعد مفهوم المشاركة بالوقت (أو ملكية العطلات أو الملكية الجزئية) بسيطاً، فهو عبارة عن ملكية مشتركة أو جماعية "لحقوق استخدام" الممتلكات. وتكون هذه الممتلكات عادة شقق فندقية أو وحدات سكنية فردية تمتلك فيها أطراف متعددة حقوق استخدام الملكية، ويخصص لكل مشارك فترة من الوقت (أسبوع واحد عادة ودائما يكون نفس الوقت تقريبا كل عام) والذي قد يستخدم فيه ملكية هذه الوحدة العقارية.

وقد تكون الوحدات على أساس ملكية جزئية،أو إيجار، أو "الحق في الاستخدام"، وهذا النظام لا يحمل المشارك فيه أي وثيقة لملكية العقار. وفي حين شهد هذا المفهوم نمواً سريعاً إلى حد ما في الأسواق الغربية والأكثر تطورا، فقد كان انتشاره بطيئا في منطقة الشرق الأوسط ودول مجلس التعاون الخليجي، وهو ما يعكس نضج الأسواق العقارية في هذه المناطق.

يوفر هذا المفهوم المرونة، فبمجرد توقيع الأعضاء على ملكية المشاركة بالوقت، وهذا يتوقف على مقدم الخدمة الذي يوقع مع المشارك العقد، يمنح المشارك حرية الاختيار لقضاء العطلة في مواقع مختلفة، ومساحات وحدات مختلفة، وأوقات مختلفة من العام، مع إتاحة الفرصة للتبادل لمنتجعات أخرى . وقد تكون الإجازات في وقت ثابت أو يمكن أن تختلف كل عام، ويمكن أن تتراوح أماكن الإقامة من استوديو إلى فيلا مكونة من غرفتين أو ثلاث غرف.

بالإضافة إلى ذلك، يجوز لمالكي المشاركة بالوقت اختيار زيارة منتجعهم الأصلي أو التبادل مع غيره من المنتجعات، والمنتجعات الصحية، والرحلات البحرية، والفنادق، والجولات المتخصصة في جميع أنحاء العالم طالما كان مقدم الخدمة يعرض ذلك كجزء من الباقة التي يروجها. ويقوم المستثمرون بعملية الشراء لمرة واحدة لوحدات الإقامة المفروشة ضمن منتجع مقابل جزء صغير من تكاليف شراء الملكية بأكملها.

وتنقسم كل وحدة من منتجع المشاركة بالوقت إلى "فترات زمنية" وتكون عبارة عن أسبوع، وهو الأكثر شيوعا، أو أياماً اخرى. وغالبا ما يتم التعبير عن حجم الوقت الذي يتم شراؤه من حيث "النقاط" ، وهو اتجاه سائد يهدف إلى زيادة مجموعة الخيارات لاستخدام فترات المشاركة بالوقت من قبل المستخدم النهائي.

ويتم تسعير الوحدات وفقا لمجموعة متنوعة من العوامل، بما في ذلك مساحة الوحدة أو الخدمات التي يقدمها المنتجع والموقع، وموسم الاستخدام. ويحصل المستثمر على "ملكية" وحدة إقامة العطلة، ولكن فقط لمقدار الوقت الذي يختاره – وعادة ما يكون أسبوعاً أو أسبوعين كل عام لبرامج المشاركة بالوقت التقليدية. وهناك أنواع أخرى من برامج المشاركة بالوقت، مثل المشاركة الجزئية، والتي تقدم فترات استخدام أطول (والتي تصل إلى ثلاثة أشهر)، ولكن تكون أسعارها مرتفعة أكثرمن تكلفة المشاركة بالوقت التقليدية.

السياحة والسفر في دولة الإمارات العربية المتحدة

ووفقاً للتقرير الصادر عن المجلس العالمي للسفر والسياحة في عام ٢٠١٣، وصلت المساهمة المباشرة لقطاع السفر والسياحة في الناتج الإجمالي المحلي لدولة الإمارات في ٢٠١٣ إلى ٩٣،٣ مليار درهم. ويعكس هذا الرقم النشاط الاقتصادي لصناعات الفنادق، ووكلاء السفر، وخطوط الطيران وخدمات النقل والمواصلات الأخرى (ما عدا خدمات الركاب المتنقلين يومياً إلى أماكن عملهم). كما يعكس أيضاً نشاطات صناعة المطاعم والترفيه التي تعتمد على السياح.

ويتوقع المجلس العالمي للسياحة والسفر أن تنمو المساهمة المباشرة لقطاع السفر والسياحة في اقتصاد دولة الإمارات بنسبة ٥،١٪ سنوياً لتصل إلى ١٥٣،٥ مليار درهم (أي ما يعادل ٧،٧٪ من الناتج الإجمالي المحلي) بحلول عام ٢٠٢٣. وعلى صعيد آخر، بلغت المساهمة الإجمالية لقطاع السياحة والسفر في الناتج الإجمالي المحلي لدولة الإمارات في ٢٠١٣ قرابة الـ٢٠٠ مليار درهم، مع توقعات بارتفاعها بنسبة ٥٪ على أساسٍ سنوي لتصل إلى ٣٢٥،٤ مليار درهم في عام ٢٠٢٣.

وخلق قطاع السفر والسياحة ١٦٤،٠٠٠ فرصة عمل تقريباً في عام ٢٠١٣ بشكلٍ مباشر (أي ما يعادل ٤،٧٪ من الوظائف الإجمالية) في الدولة. وبحلول عام ٢٠٢٣، يتوقع أن يوفر القطاع ٢٤٥،٠٠٠ فرصة عمل بشكلٍ مباشر، وذلك بنمو بنسبة ٤،١٪ سنوياً خلال هذه الفترة.

ووصل مقدار المساهمة الإجمالية التي قدمها قطاع السياحة والسفر لقطاع العمالة والتوظيف (بما في ذلك الآثار الواسعة من الاستثمار، وسلسلة الإمدادات والتوريد والتأثيرات الناجمة عن الدخل والإيرادات) إلى ٣٩٣،٥٠٠ وظيفة تقريباً في ٢٠١٣ (أي ما يعادل ١١،٣٪ من العمالة والوظائف الإجمالية). ويتوقع أن يخلق قطاع السفر والسياحة ٥٧٥،٠٠٠ وظيفة في دولة الإمارات بحلول العام ٢٠٢٣ (أي ما يعادل ١٣،١٪ من العمالة الإجمالية)، أي زيادة نسبتها ٣،٩٪ لكل سنة على امتداد هذه الفترة.

ومن المتوقع أن يصل بحلول العام ٢٠٢٣ عدد السياح القادمين من كافة أنحاء العالم إلى دولة الإمارات إلى ٢٥،٨ مليون زائر، مما سيخلق إنفاقاً يبلغ ٢٠٧،١ مليار درهم، أي بنسبة نمو تبلغ ٥٪ سنوياً على امتداد هذه الفترة.

BONNINGTON

التأثير الاقتصادي لصناعة السياحة والسفر في دولة الإمارات العربية المتحدة

٥٦,٥مليار
درهم
٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي للإمارات العربية المتحدة
٢٠١٣

٥٩,١مليار
درهم
٤.٧$ من الناتج المحلي الإجمالي للإمارات العربية المتحدة
التقديرات المتوقعة ٢٠١٤

٨٠,١مليار
درهم
٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي للإمارات العربية المتحدة
التقديرات المتوقعة ٢٠٢٤

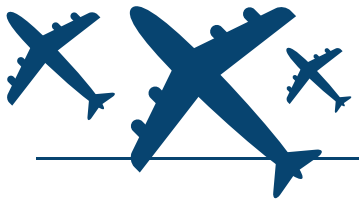

تقديرات عام ٢٠٢٤

٣٩,٩
مليون
عدد السياح الدوليين الوافدين بحلول عام ٢٠٢٤

١٠٥,٤مليار
درهم
إنفاق السياح المتوقع بحلول عام ٢٠٢٤

١٦٧,٤مليار
درهم
إجمالي مساهمة صناعة السياحة والسفر في الناتج المحلي الإجمالي لدولة الإمارات العربية المتحدة بحلول عام ٢٠٢٤

المصدر: مجلس السفر والسياحة العالمي

قطاع المشاركة في الوقت في دبي

رغم حداثته، فإن قطاع ملكية الإجازات يعتبر قطاعاً مليئاً بآفاق النمو الواعدة يدفعه النمو غير المسبوق في قطاع السفر والسياحة في إمارة دبي.

وعلى الصعيد العالمي، تعد صناعة المشاركة في الوقت، القطاع الأسرع نمواً ضمن صناعة السياحة. ولكن الأمر ليس كذلك على المستوى الإقليمي، إذ أن القطاع لا ينمو بسرعته المعهودة إقليمياً مقارنةً بنموه عالمياً، إذ يعود السبب إلى قلة الوعي حول المنتج، وواقع أن المواطنين العرب لا يعرف عنهم التخطيط المنظم لعطلاتهم وإجازاتهم. و بالإضافة إلى ذلك، فإن غياب التشريعات الواضحة حول عقارات المشاركة في الوقت، وملكية العطلات يعيق من نمو القطاع في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا.

ويعد سوق العقارات في العالم بأجمعه متقلباً بطبيعته، وأبسط مثال على ذلك هو الأزمة المالية العالمية الأخيرة. ففي عام ٢٠٠٩، كانت دبي ضمن أسوأ أسواق العقارات في العالم من حيث الأداء، إذ هبطت أسعار العقارات بنسبة ٥٠٪ تقريباً عن ذروتها في العام الذي سبقها.

ومع تسجيل أسعار العقارات في دبي أسرع معدلات نمو في العالم العام الماضي٢، بات العديد من أصحاب العقارات الطموحين في الإمارة يبتعدون عن فكرة شراء منازل في إماكن أخرى أو وجهات عطلات معروفة. إذ أصبح من المنطق لهؤلاء الناس والملايين غيرهم الذين يقومون بزيارة دبي بشكلٍ منتظم ويقيمون في إحدى الفنادق المتواجدة بالمئات داخل المدينة، أن يستثمروا في قطاع المشاركة في الوقت.

وحسب تقرير لشركة الوساطة العقارية "نايت فرانك" نشر في ديسمبر ٢٠١٣، يعتبر الارتفاع في أسعار المنازل في دبي من الأسرع عالمياً، متخطياً ارتفاع أسعار العقارات في الصين وهونج كونج وتايوان.

وفي حين شهد سوق دبي العقاري فترة تأرجح نقلته من كونه أحد أسوأ أسواق العالم أداءً إلى أفضل أسواق العالم أداءً خلال أربع سنوات، يحافظ قطاع المشاركة في الوقت على كونه منيعاً أمام الركود الاقتصادي. وهذا يعني أيضاً بأن القطاع لا يشهد تقلبات جذرية إيجابية كانت أم سلبية، ويوفر استقراراً للسوق في أوقات الأزمات، ويزود صانعي العطلات بإقامة أقل تكلفة خلال الفترات المتقلبة.

ورغم محدودية الخيارات المتميزة للمنتجعات التي تتبع نظام المشاركة في الوقت في دبي حالياً، يستعد القطاع لمرحلة نمو سريعة في السنوات المقبلة، مدعوماً بالنمو الهائل الذي سيشهده قطاع السياحة أيضاً. وإضافة إلى ذلك، سيحظى القطاع بدعم كبيرمن قبل ٢٥ مليون زائراً يتوقع زيارتهم إلى دبي خلال السنوات الست القادمة مع استضافة الإمارة لمعرض إكسبو العالمي ٢٠٢٠.

العوامل المساعدة لملكية العطلات في دبي

تتبوأ دبي مكانة متقدمة في طليعة الوجهات السياحية الرائدة، ومراكز الأعمال البارزة في العالم ، والدليل على ذلك عودة المزيد من الناس إليها بصورة منتظمة، سواءً لأجل الأعمال أو الترفيه. وهذا يعطي حافزاً إضافياً لمثل أولئك الزوار بأن يقوموا بالاستثمار في قطاع المشاركة في الوقت في الإمارة، كما يستطيعون بذلك تأمين شبكة أمان لإقامتهم في دبي من دون التعرض للتقلبات المتزايدة لأسعار غرف الفنادق.

وبالإضافة إلى ذلك، يشكل مواطنو ومقيمو دول مجلس التعاون الخليجي من الأسر الكبيرة الشريحة الأوسع من زوار دبي . ومن المعتمد في معظم الفنادق في مختلف أنحاء العالم، عدم تواجد أكثر من شخصين بالغين داخل غرفة واحدة، مما يجبر مثل تلك العائلات الكبيرة بعدد أفرادها على استئجار المزيد من الغرف الفندقية ، مما يعني زيادة في التكاليف وبالتالي نقصاً في ميزانية إجازاتهم الإجمالية.

ومن ناحية أخرى، لا يخضع الناس الذي يتمتعون بملكية المشاركة في الوقت لهذه الضوابط، بل لديهم حرية إنفاق أموالهم بصورة أقل على إقامتهم، وبصورة أكبر على تسوقهم ونشاطات العطلة الأخرى.

ومن عوامل الاهتمام المتجددة في قطاع المشاركة في الوقت، ارتفاع تكلفة شراء العقارات والممتلكات، إذ بات العديد من أصحاب منازل العطلات في الإمارة يحجمون عن السوق. ومع هذا يقدم قطاع المشاركة في الوقت بديلاً أقل تكلفة لمثل أولئك الزبائن المحتملين ، الذين يدفعون رسوم إقامتهم فقط التي تقدر بالأسابيع وليس للعام بأكمله.

المزايا والفوائد الاقتصادية لقطاع المشاركة في الوقت

٥٪

النسبة الشائعة لمساهمة قطاع المشاركة بالوقت في الناتج المحلي الإجمالي لأي دولة

٥٠ مليار درهم

المساهمة السنوية لقطاع المشاركة بالوقت في الاقتصاد الأوروبي

وصل عدد المنتجعات التابعة لنظام المشاركة في الوقت إلى ٥،٥٠٠ منتجعاً منتشراً على امتداد ١٠٨ دولة بحلول منتصف عام ٢٠١٣ ، مما أظهر أهمية القطاع. وعلى الصعيد العالمي، قامت ملكية منازل العطلات المشتركة بتوفير أكثر من ١.١ مليون وظيفة في عام ٢٠١٠، وساهمت مساهمة اقتصادية مباشرة بأكثر من ٤٥ مليار دولار أمريكي، وهو رقمٌ يرتفع إلى ١١٤ مليار دولار أمريكي تقريباً عند ضم الآثار غير المباشرة والناجمة. وتساهم مشاريع قطاع المشاركة في الوقت الواقعة في أوروبا والتي يبلغ عددها ١،٤٠٠ مشروعاً في ضخ حوالي ١٠ مليار يورو (أي ما يعادل ٥٠ مليار درهم) كل سنة في الاقتصاد الأوروبي.

وعالمياً، تشير توجهات الصناعة بأن صناعة قطاع المشاركة في الوقت تساهم بمعدل ٥٪ من المبيعات الإجمالية لقطاع السياحة والسفر في الدولة. وفي الولايات المتحدة الأمريكية التي تعد أكبر سوق لملكية العطلات، ساهمت صناعة قطاع المشاركة في الوقت بـ٧٠ مليار دولار أمريكي (أي ما يعادل ٢٥٧ مليار درهم) في عام ٢٠١١ في الاقتصاد الأمريكي.

وفي ذلك العام، بلغ حجم المساهمة الإجمالية لقطاع السفر والسياحة ١.٤ تريليون دولار أمريكي (بما في ذلك ٨١٤ مليار دولار أمريكي من المبيعات المباشرة و٥٥٥ مليار دولار أمريكي من المبيعات غير المباشرة). وبالتالي، بلغت حصة قطاع المشاركة في الوقت من سوق السياحة والسفر الإجمالي، ٥٪ في الولايات المتحدة الأمريكية في عام ٢٠١١.

وتشير الخبرات الدولية أيضاً إلى أن نمو قطاع المشاركة في الوقت في دولة أو منطقة معينة لا يأتي على حساب صناعة الضيافة التقليدية وإنما يكون جزءاً مكملاً للنمو في الفنادق والشقق الفندقية.

التأثيرات المحتملة لقطاع المشاركة في الوقت على اقتصاد دبي

أعلنت دبي عن خططها لمضاعفة أعداد السياح من ١٠ ملايين في عام ٢٠١٢ إلى ٢٠ مليون زائر في عام ٢٠٢٠. وبالنظر إلى تدفق أكثر من ٢٥ مليون زائر إضافي في الفترة ما بين أكتوبر ٢٠٢٠ وأبريل ٢٠٢١، ستحتاج الإمارة إلى تحقيق خططها بمضاعفة أعداد غرف الفنادق بحلول ذلك الوقت.

وتسير دبي بخطى ثابتة نحو تحقيق استراتيجيتها السياحية. فبحسب الإحصائيات التي أصدرتها دائرة السياحة والتسويق التجاري في دبي، استقبل ٤١١ فندقاً و١٩٨ شقة فندقية في دبي أكثر من ٨ ملايين نزيل، أمضوا حوالي ٣١ مليون ليلة فندقية. وبلغ عدد الغرف الفندقية ٦٠،٢٤٤ غرفة وعدد الشقق الفندقية ٢٢،٨١٥ شقة مع نهاية الربع الثالث.

وباستقراء ذلك العدد للعام بأكمله، نستطيع بشكلٍ متحفظ تقدير عدد نزلاء فنادق دبي وشققها الفندقية لسنة ٢٠١٣ كاملة ليصل إلى ١٠،٥ مليون نزيل، وعدد ليالي الإقامة إلى ٤١ مليون ليلة فندقية. وهذا يبرز نمواً سنوياً متزايداً نسبته ٦.٣٪ مقارنةً بـ ١٠ ملايين نزيل الذين أمضوا أكثر من ٣٧ مليون ليلة فندقية في عام ٢٠١٢.

وعندما تحقق دبي هدفها في استقبال ٢٠ مليون زائر بحلول عام ٢٠٢٠– من دون احتساب الـ٢٥ مليون زائر الإضافي المتوقع زيارتهم لمعرض إكسبو العالمي ٢٠٢٠، سيعزز ذلك من اقتصاد دبي بحوالي ٢٨٠ مليار درهم.

وإذا قام قطاع المشاركة في الوقت بالأداء بحسب إمكاناته خلال الستة أعوام حتى عام ٢٠٢٠، وساهم بالمعدل العالمي أو بنسبة ٥٪ من المساهمة الإجمالية لقطاع السياحة والسفر، سينتج عن ذلك ما لا يقل عن ١٤ مليار درهم.

تقديرات الصقر العربي للعطلات

٢٠ مليون زائر + **٢٥ مليون زائر**

يتوقع حضورهم معرض "إكسبو ٢٠٢٠" = مساهمة بقيمة ٢٨٠ مليار درهم في اقتصاد دولة الإمارات العربية المتحدة

تطور اعداد الزوار

١٠ مليون زائر
٢٠١٠

◀

٢٠ مليون زائر
٢٠٢٠
(بزيادة بنسبة ١٠٠٪)

١٤ مليار درهم

المساهمة المقدرة التي يمكن ان يضيفها قطاع المشاركة بالوقت إلى اقتصاد دبي. ١٤ مليار درهم في عام ٢٠٢٠ (٥٪ من قيمة ال٢٨٠ مليار درهم)

التأثيرات المحتملة لقطاع المشاركة في الوقت على الاقتصاد في المنطقة

سيؤدي ارتفاع أسعار العقارات وإيجارات الغرف الفندقية في الإمارات العربية المتحدة ومختلف أنحاء المنطقة إلى طفرة في قطاع المشاركة بالوقت خلال السنوات القليلة المقبلة. وتتمتع دبي بوضع استراتيجي يؤهلها للاستفادة من النمو في هذا القطاع، مع تبنيها لمفهوم المشاركة بالوقت في وقت مبكر. وعلاوة على ذلك، من المتوقع أن تشهد الإمارة اتجاه تصاعدي سريع في نمو هذه الصناعة نظراً لأن قطاع المشاركة بالوقت لا يزال قطاعاً ناشئاً في دبي.

ويذكر التقرير أن الانتعاشة التي سيشهدها قطاع المشاركة بالوقت ستكون واضحة خصوصاً في الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية، وهما الاقتصادان الخليجيان اللذان قطعا شوطاً كبيراً في ريادة وتطوير هذا القطاع.

يمثل مفهوم المشاركة بالوقت واحداً من أعلى المعدلات نموا في القطاع السياحي. ومع ذلك، فإن انتشاره في منطقة الشرق الأوسط لا يزال محدوداً.

ويعتبر قطاع المشاركة بالوقت خيارا مثالياً للعائلات من دول مجلس التعاون الخليجي المجاورة، حيث أنه يمكنهم من خفض تكلفة الإقامة الخاصة بهم خلال العطلات والإجازات.

إخلاء المسؤولية القانونية

لقد تم إعداد هذا المستند بحسن نية على أساس المعلومات المتوفرة حتى تاريخ نشرها دون أي تدقيق مستقل. ولا تضمن "الصقر العربي للعطلات" الدقة، والموثوقية، واكتمال او سريان المعلومات الواردة في هذا المنشور ولا جدواه في الاستخدام لأي غرض. ويكون القراء هم المسؤولون عن تقييم مدى ملاءمة ودقة مضمون هذا المنشور. ولا تتحمل "الصقر العربي للعطلات" أي مسؤولة عن أي خسارة أو ضرر أو تكلفة أو مصروفات متكبدة قد تنشأ بسبب أي شخص استخدم أو اعتمد على المعلومات الواردة في هذا المنشور.

للاتصال
مهند شرف الدين
رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي
الصقر العربي للعطلات
+971 (4) 324 4775
mohannad@arabianfalcon.com

لوسي فيسينتي
مدير حساب العميل
نيوبيرسبيكتيف ميديا
+971 4 236 7033
lucy@newperspectivemedia.com